February 2014

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثانية والثلاثون

روما، إيطاليا، 24-28 فبراير/شباط 2014

التقدّم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في إقليم الشرق الأدنى

أولاً- المعلومات الأساسية والسياق

1- حرصاً على معالجة أوجه الضعف على مستوى توافر البيانات والمعلومات الأساسية في البلدان النامية إلى جانب الاحتياجات الناشئة بالنسبة إلى البيانات والمعلومات، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع البنك الدولي، بوضع الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وأقرّت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية في فبراير/شباط 2010 التي حظيت كذلك الأمر بدعم قوي من مجلس الفاو ومؤتمرها.

2- وتشكّل الاستراتيجية العالمية إطاراً شاملاً لتحسين الإحصاءات الخاصة بالزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك الصغيرة الحجم والغابات في البلدان النامية بشكل مستدام. وتعالج الاستراتيجية أيضاً الاحتياجات الناشئة بالنسبة إلى البيانات المتعلّقة بالأمن الغذائي والتغذية وأثر الأنشطة الزراعية على البيئة. وتسعى خطة العمل العالمية المصاحبة للاستراتيجية إلى دعم 90 بلداً خلال السنوات الخمس المقبلة منها 5 بلدان في إقليم الشرق الأدنى.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mj296a

3- وتُنفّذ خطة العمل العالمية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وتشمل المساعدة الفنية والتدريب والبحوث ناهيك عن آلية للحوكمة. ويركّز البرنامج على المستوى العالمي على وضع المعايير الفنية وعلى تنسيق خطط العمل الإقليمية بشكل استراتيجي.

4- وتُوفَّر الموارد من خلال إنشاء حساب الأمانة العالمي المتعدد الجهات المانحة والذي تديره الفاو بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة الحساب في حين أن المكتب العالمي الذي تستضيفه شعبة الإحصاء في الفاو يوفّر الإرشادات الفنية الشاملة على كل المستويات. ويشكّل ذلك دعماً للأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية.

5- ويُنفّذ البرنامج في كل الأقاليم النامية أي في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلّة. ويقوم كل إقليم بإدماج الإطار العالمي بحسب الاحتياجات الإقليمية، ويجري تقييمات قطرية، ويؤمّن المساعدة الفنية والتدريب على المستوى الوطني ويتولى الاتصال مع المكاتب الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية.

6- وتتولى البلدان نفسها عملية التنفيذ مع تقييم مفصّل للنظم الإحصائية الزراعية كنقطة الإنطلاق والأساس لوضع المقترحات القطرية القصيرة المدى (التي تعالج الاحتياجات الملحّة) وباعتبارها اللبنة الأساسية لبلورة استراتيجيات قطاعية وطنية على المدى الطويل.

7- ويكمن الهدف المحدد للاستراتيجية العالمية في تمكين البلدان من إنتاج واستخدام البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة للاسترشاد بها في عملية وضع السياسة العامة الوطنية ورصد الأهداف الإنمائية الدولية. وسيتم تحقيق النتيجة المرجوّة على وجه التحديد من خلال:

- تمكين البلدان المختارة من إنتاج الإحصاءات ذات الصلة والنوعية الجيدة في الوقت المناسب ونشرها؛
- دعم البلدان المستهدفة في وضع نظام مستدام للإحصاءات الزراعية من خلال إدراج الزراعة في نظم الإحصاءات الوطنية وتنسيقها؛
- توفير التدريب لزيادة عدد الأشخاص العاملين في مجال الإحصاءات الزراعية الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة لاستخدام المنهجيات الكفوءة من حيث الكلفة على مستوى جمع البيانات وتحليلها وعرضها.

ثانياً- التحديات الماثلة أمام الإحصاءات الزراعية في إقليم الشرق الأدنى

8- تتسم النظم الإحصائية الزراعية في العديد من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بكونها ضعيفة وواهنة وغير منسّقة وغير مستدامة في الأساس ولا تحظى بالقدر الكافي من الموارد، وتبقى مخرجاتها غير مناسبة من حيث النوعية والكمية ونطاق إنتشارها. وفي الوقت نفسه، يحتاج مستخدمو البيانات على المستويات القطرية

والإقليمية والدولية إلى توافر بيانات جيدة النوعية بصورة منتظمة، ولكنّ مكاتب الإحصاءات الوطنية التي تنتج البيانات والمعلومات تفتقر وللأسف إلى القدرة على توليد المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

9- وسلّط التقييم الذي أجري مؤخراً (مراجعة القسم 5 من هذه الوثيقة) الضوء على أوجه الضعف الأساسية التالية الموجودة في النظم الإحصائية في إقليم الشرق الأدنى.

- الأطر القانونية القديمة والإفتقار إلى خطة استراتيجية وطنية للإحصاءات الزراعية والريفية؛
- عدم كفاية القدرة على جمع الإحصاءات وتصنيفها وتخزينها ونشرها واستخدامها بسبب افتقار الموار البشرية والعدادين إلى التدريب الكافي؛
- غياب التنسيق على مستوى نظم الإحصاءات ما يؤدي إلى تضارب البيانات الإحصائية الآتية من مصادر مختلفة وعدم إتساقها؛
- غياب المعايير والمواءمة المتعلقة بالمفاهيم والتعريفات والتصنيف وعدم فهم احتياجات المستخدمين؛
- انخفاض نوعية البيانات الإدارية والتأخير في إصدار الإحصاءات؛
- عدم وجود لجنة للإحصاءات الزراعية في الإقليم (مثل هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية وهيئة الاحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ...) التي تقوم بمواءمة النظم بين البلدان.

10- وبسبب أوجه الضعف هذه، يصبح من الصعب جداً أن تتخطى بلدان الإقليم التحديات المتعلّقة بجودة البيانات وتزداد المتطلبات المتعلّقة بالأنشطة المعنية بالإحصاءات الزراعية. وحرصاً على تلبية هذه المتطلبات الملحّة، يصبح وضع خطة العمل الإقليمية الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية أمراً بالغ الأهمية.

ثالثاً- الأساس المنطقي ومجالات التآزر وأصحاب المصلحة والمستفيدون المستهدفون

11- يعتبر تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية أمراً أساسياً لمعالجة القضايا العديدة الناشئة والهيكلية التي يعاني منها إقليم الشرق الأدنى. وكان الافتقار إلى البيانات الموثوقة والجيدة النوعية مأزقاً أساسياً على مرّ السنين حال دون بلوغ نتائج مستدامة من قبل الفاو وشركائها الآخرين في التنمية. وبالتالي، ستهدف خطة العمل الإقليمية إلى تدعيم توافر البيانات الخاصة بالأغذية والزراعة وجودتها وملاءمتها بما يتيح اتخاذ إجراءات قائمة على البراهين على مستوى السياسات العامة.

12- ولا بدّ من وضع خطة عمل إقليمية لتعزيز قدرات الإحصاءات الزراعية على المستوى الوطني ولوضع إطار يكفل نوعية الإحصاءات بما يضمن مزيداً من الشفافية في البيانات التي تصدرها البلدان. وستشكّل الخطة أيضاً أساساً لتعبئة الموارد دعماً لتنفيذ برنامج تنمية القدرات هذا.

13- وستضمن الخطة وصول مؤسسات الإحصاء الوطنية إلى أحدث المنهجيات والأدوات وأكثرها تطوراً. وهي ستعزز بالإضافة إلى ذلك إنشاء الشبكات مع البلدان الأعضاء والشركاء ما يسنح الفرصة للجمع بين كل أصحاب المصلحة ولإنشاء منتدى للخبراء يرمي إلى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ومن شأن ربط الإحصاءات الزراعية بقدرة سبل كسب العيش على الصمود، والأمن الغذائي، والقضايا التغذوية بما فيها الفجوة الجنسانية، والتنمية الزراعية والريفية، والسياسات التجارية، أن يعزز أيضاً نوعية المعلومات الإحصائية وتكاملها.

14- وسيُبنى تنفيذ *خطة العمل الإقليمية* على التعاون والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والشركاء الإقليميين والمكتب العالمي والجهات المانحة. ويجب إقامة تعاون وثيق على مستوى بلدان شمال أفريقيا التي تشملها خطة العمل الإقليمية. وقد أكملت بلدان شمال أفريقيا تقييم المرحلة الأولى وكان المغرب أحد البلدان الإثنى عشرة ذات الأولوية التي حظيت بدعم الشركاء المعنيين بالتنفيذ في أفريقيا في عام 2013. وسيعود تبادل المعلومات والدراية مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفائدة على بلدان إقليم الشرق الأدنى.

15- وستكون بلدان الإقليم، ولا سيما المؤسسات الإحصائية الوطنية، الجهة المستفيدة المباشرة من المشروع. وسيشمل المستفيدون الآخرون كل مستخدمي البيانات ومنتجيها في الإقليم وخارجه. وإن أصحاب المصلحة الأساسيين المحتملين لتنفيذ الخطة هم المنظمات الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) والجهات المانحة على غرار البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي والمؤسسات الإقليمية ومنها مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

رابعاً- أثر الاستراتيجية ونتائجها ومخرجاتها الأساسية

16- يكمن الهدف الإجمالي من بلورة *الاستراتيجية الإقليمية* الرامية إلى تحسين الإحصاءات الزراعية في الشرق الأدنى في تحسين وتعزيز قدرة النظم الإحصائية الزراعية الوطنية على توليد ومعالجة وتحليل ونشر البيانات الزراعية والريفية الموثوقة والدقيقة القابلة للمقارنة مع مرور الزمن وبين البلدان. وسيسهم ذلك في تحقيق مزيد من الأمن الغذائي وفي الحد من تقلّب أسعار الأغذية وفي تحسين مداخيل سكان الريف ورفاههم عن طريق السياسات العامة القائمة على البراهين. وسيسمح ذلك أيضاً بصياغة سياسات عامة قائمة على البراهين توضع على أساس بيانات جيدة النوعية مستمدة من نظم إحصائية سليمة، فضلاً عن رصد تلك السياسات. وسيساهم هذا في تحقيق هدفين محورين للإقليم من الأهداف الإنمائية للألفية وهما: (أ) تحقيق الهدف الإنمائي 1- "القضاء على الفقر المدقع والجوع" والهدف الإنمائي 7- "ضمان الاستدامة البيئية".

17- وستكون النتائج المحددة لخطة العمل الإقليمية كالآتي:

- زيادة جوهرية في عدد البلدان القادرة على إنتاج حد أدنى من البيانات الأساسية وتحليلها ونشر النتائج لتلبية الطلب الحالي والناشئ على الإحصاءات لدى أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين؛
- زيادة كبيرة في عدد البلدان القادرة على وضع نظام مستدام للإحصاءات الزراعية من خلال تنسيق وإدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية؛
- زيادة عدد الأشخاص العاملين في مجال الإحصاءات الزراعية الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة بفضل التدريب والمساعدة الفنية.

18- وتتضمّن المخرجات الرئيسية لخطة العمل الإقليمية ما يلي:

- وضع آلية إقليمية للحوكمة تتسم بفعاليتها (أي إنشاء الهيكليات المناسبة لتنسيق عملية تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الإقليمي ووضعها حيّز التنفيذ)؛
- إجراء مسوحات لعمليات التقييم القطرية وتحديد الفجوات على مستوى البيانات في ما يخصّ الحد الأدنى من البيانات الأساسية المحددة؛
- إدماج الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالإحصاءات الزراعية والريفية في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تطوير الإحصاءات في كل بلد من البلدان؛
- توفير المساعدة الفنية لتحسين القدرة المؤسسية والتنظيمية والفنية للمؤسسات الإحصائية الزراعية الوطنية؛
- اعتماد البلدان منهجيات جديدة كفوءة من حيث الكلفة في مجال جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها؛
- إنتاج مواد تدريبية تراعى فيها الاحتياجات الإقليمية، بما في ذلك التعلّم عن بُعد، واستخدامها على المستويين الإقليمي والقطري؛
- وضع النظم مثل نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT) في كل بلد من البلدان لتسهيل الوصول إلى الإحصاءات الوطنية والوطنية الفرعية ونشرها.

خامساً- العناصر الأساسية لخطة العمل الإقليمية

ألف- الحوكمة

19- يهدف عنصر الحوكمة إلى إنشاء إطار مؤسسي وآلية تنسيق لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لإقليم الشرق الأدنى. وتوجد بالفعل آلية عالمية للحوكمة لتنسيق تنفيذ الخطة العالمية، فضلاً عن إنشاء المكتب العالمي الذي تستضيفه شعبة الإحصاء لدى الفاو. وعلى المستوى الإقليمي، يتم وضع بعض الخطط لإنشاء لجنة توجيهية إقليمية بصفتها الجهاز المعني باتخاذ القرارات المتعلّقة بتنفيذ خطة العمل الإقليمية، إلى جانب مكتب

إقليمي يتولى تنسيق تنفيذ خطة العمل للشرق الأدنى. وسوف يلي ذلك إنشاء لجان وطنية لتنسيق الإحصاءات الزراعية في كل بلد من البلدان بقيادة المنسقين الوطنيين.

باء- التقييم القطري

20- أجرى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقييماً قطرياً أولياً شاملاً في نهاية عام 2012. وساعد هذا التقييم على تحديد أوجه الضعف الرئيسية في النظم الإحصائية في إقليم الشرق الأدنى. ويتم في ضوء هذه النتائج إجراء تقييم قطري معمّق.

جيم- المساعدة الفنية وخطط التدريب لبناء القدرات

21- ستوفَّر المساعدة الفنية لإرشاد كل بلد من البلدان من أجل إعداد خطة عمل وطنية محددة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية برعاية الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات. وستنظر خطة العمل الوطنية في مبادرات أخرى لتنمية القدرات الجارية حالياً لتفادي ازدواجية الجهود ولتنسيق الأنشطة. وستُطبّق المعايير الإحصائية والخطوط التوجيهية الفنية على كل الجوانب الخاصة بنظم الإحصاءات الزراعية بما في ذلك الأمور الآتية:

- تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية وتعزيزها لإدماج الزراعة في نظام الإحصاءات الوطنية؛
- تصميم إطار رئيسي لأخذ العينات وتنفيذه إلى جانب برنامج متكامل لإجراء المسوحات؛
- مواءمة البيانات بين مختلف المصادر بما في ذلك البيانات الإدارية وإدماج البيانات المتاحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لوضع السياسات العامة.

سادساً- تعبئة الموارد

22- سيشكّل التواصل والدعوة وتعبئة الموارد أنشطةً محورية في الأشهر المقبلة. وإن الإسكوا في صدد إنشاء آليات لتعبئة الموارد من أجل إنشاء صندوق إقليمي للإحصاءات. وسيتضمن ذلك التعاون مع جهات مانحة عالمية فضلاً عن جهات مانحة إقليمية على غرار البنك الإسلامي للتنمية. وسيؤدي ذلك إلى إنشاء صندوق إقليمي للإحصاءات في الشرق الأدنى.

سابعاً– الإجراءات والخطوات الفورية

23– تتضمن الأنشطة الفورية التي تم التخطيط لها ما يلي:

- تحضير تقارير عمليات التقييم القطرية لمستوى التنمية والإحتياجات الخاصة على مستوى النظم الوطنية للإحصاءات الزراعية؛ وعرض الإستنتاجات الرئيسية للشركاء وأصحاب المصلحة.
- تنظيم إجتماع ومشاورة للخبراء من أجل بلورة خطة عمل إقليمية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية.
- عرض خطة العمل الإقليمية على مكتب الإحصاء لدى الإسكوا ومن ثم على اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية لإقرارها.
- إنشاء اللجنة التوجيهية الإقليمية.
- تنظيم بعثات لجمع الأموال من الشركاء الإقليميين والدوليين في التنمية.